الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2019/3

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
8 April 2019
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الخمسون

بون، ١٧-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ١٣(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة ببناء قدرات من أجل البلدان النامية البلدان النامية
المسائل المتعلقة ببناء القدرات في إطار الاتفاقية، بما في ذلك تعزيز الترتيبات المؤسسية واستعراض عمل لجنة باريس المعنية ببناء القدرات
المسائل المتعلقة ببناء القدرات في إطار بروتوكول كيوتو

تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

تقرير توليفي من إعداد الأمانة

موجز

أُعدّ هذا التقرير التوليفي لدعم الهيئة الفرعية للتنفيذ في اضطلاعها - وفقاً للمقررين ٢/م أ-٧ و٢٩/م أإ-١ - برصد وتقييم تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية المنشأ بموجب المقرر ٢/م أ-٧. ويستند التقرير إلى المعلومات المستمدة من إعداد البلاغات الوطنية، والتقارير المحدثة لفترة السنتين، وتقارير فترة السنتين، وخطط التكيف الوطنية، والتقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٨. ومن شأن المعلومات الواردة في هذا التقرير، المقدمة على نحو يتسق مع المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية لبناء القدرات في البلدان النامية المحددة في المقرر ٢/م أ-٧، أن تساعد الأطراف في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار بناء القدرات وتحديد المجالات التي تتطلب دعماً إضافياً في هذا الصدد. وبما أن هذا التقرير سيسهم أيضاً في عمل لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، فإنه يتضمن معلومات ذات صلة بأنشطة بناء القدرات المدرجة في خطة عمل الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن مجالات بناء القدرات الناشئة أو الجديدة، المحددة في التقارير الوطنية، وهي مجالات تتماشى مع نتائج الاستعراض الشامل الثالث لإطار بناء القدرات.

GE.19-05855(A)

1905855

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-١٠	٣
	ألف – الولاية	١-٣	٣
	باء – نطاق التقرير	٤-٨	٣
	جيم – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٩	٤
	دال – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لجنة باريس المعنية ببناء القدرات	١٠	٤
ثانياً –	موجز النتائج	١١-١٥	٥
ثالثاً –	لمحة عامة عن المعلومات المقدمة بشأن تنفيذ إطار بناء القدرات	١٦-٦٣	٦
	ألف – بناء القدرات المؤسسية، بما يشمل تعزيز الأمانات الوطنية المعنية بتغير المناخ أو جهات الوصل الوطنية، أو استحداثها، حسب الاقتضاء	١٧-١٩	٧
	باء – تعزيز و/أو خلق بيئة مواتية	٢٠-٢١	٨
	جيم – البلاغات الوطنية	٢٢-٢٧	٨
	دال – البرامج الوطنية لتغير المناخ	٢٨-٢٩	٩
	هاء – قوائم جرد غازات الدفيئة، وإدارة قواعد بيانات الانبعاثات، ونظم جمع بيانات الأنشطة ومعاملات الانبعاثات وإدارتها واستخدامها	٣٠-٣٢	٩
	واو – تقييم قابلية التأثر والتكيف	٣٣-٣٥	١١
	زاي – بناء القدرات اللازمة لتنفيذ تدابير التكيف	٣٦-٣٩	١٢
	حاء – التقييم المتعلق بتنفيذ خيارات التخفيف	٤٠-٤١	١٤
	طاء – البحوث والمراقبة المنهجية، بما يشمل خدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية والمناخية	٤٢-٤٣	١٥
	ياء – تطوير التكنولوجيا ونقلها	٤٤-٤٩	١٦
	كاف – تحسين اتخاذ القرارات، بما يشمل المساعدة على المشاركة في المفاوضات الدولية	٥٠-٥١	١٨
	لام – آلية التنمية النظيفة	٥٢-٥٣	١٨
	ميم – الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية	٥٤-٥٧	١٨
	نون– التعليم والتدريب والتوعية العامة	٥٨-٦٠	١٩
	سين – المعلومات والتواصل، بما يشمل إنشاء قواعد البيانات	٦١	٢٠
	عين – معلومات إضافية	٦٢-٦٣	٢٠
رابعاً –	المجالات الناشئة أو الجديدة المتصلة ببناء القدرات والثغرات والاحتياجات المرتبطة بها، التي أشارت إليها البلدان النامية الأطراف	٦٤-٨٤	٢٢
	ألف – اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً	٦٥-٦٨	٢٢
	باء – الروابط مع التنمية المستدامة/خطط التنمية الوطنية	٦٩	٢٣
	جيم – إشراك أصحاب المصلحة	٧٠-٧٤	٢٣
	دال – التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي والثلاثي	٧٥	٢٤
	هاء – القياس والإبلاغ والتحقق	٧٦-٧٩	٢٤
	واو – المبادرة المعززة	٨٠-٨٣	٢٥
	زاي – الوصول إلى التمويل وتوافره	٨٤	٢٥
خامساً –	دعم بناء القدرات المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى من أجل سد الثغرات والاحتياجات المحددة ضمن نطاق إطار بناء القدرات	٨٥-٩٠	٢٥
سادساً –	أنشطة بناء القدرات المضطلع بها بموجب بروتوكول كيوتو	٩١-٩٢	٢٧

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تصدر تقريراً توليفياً سنوياً عن الأنشطة المضطلع بها من أجل تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية المنشأ بموجب المقرر ٢/م أ-٧ (يُشار إليه فيما بعد بعبارة "إطار بناء القدرات")[١].

٢- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تتيح التقرير للهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) في دوراتها التي تعقد بالتزامن مع منتدى ديربان السنوي بشأن بناء القدرات، لتيسير المناقشات[٢]. وقرر، إضافة إلى ذلك، أن يكون التقرير من بين الإسهامات المقدمة إلى لجنة باريس المعنية ببناء القدرات (لجنة باريس)[٣].

٣- وطلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، بموجب مقرريه ٢٩/م أإ-١ و٦/م أإ-٢، إلى الأمانة أن تضع في اعتبارها عند إعداد تقريرها التوليفي السنوي أنشطة بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية.

باء- نطاق التقرير

٤- يوجِز هذا التقرير المعلومات المتاحة عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية، ليتسنى بذلك الرصد السنوي للتقدم المحرز وتحديد المجالات التي تحتاج دعماً إضافياً في مجال بناء القدرات.

٥- ووفقاً للترتيبات الواردة في الفقرة ٢ أعلاه، ضُمِّن هذا التقرير التوليفي معلومات يمكن أن تكون من بين الإسهامات التي يمكن أن تستند إليها لجنة باريس في إدارة خطة عملها المتجددة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩[٤]، التي وُضعت على أساس ما تضمنته خطة عمل الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠[٥]. وسيدور المجال أو الموضوع المحوري لأعمال لجنة باريس في عام ٢٠١٩ حول أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاق باريس[٦].

٦- وتشير المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى الأنشطة المبلغ عنها في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩ في ٣٠ بلاغاً وطنياً، و٢٠ تقريراً محدّثاً لفترة السنتين، و٣ خطط تكيف وطنية، و٥ تقارير لفترة السنتين. واستُمدّت المعلومات المتعلقة ببروتوكول كيوتو الواردة في هذا التقرير من فروع التقارير الوطنية المتصلة بآلية التنمية النظيفة المذكورة أعلاه ومن التقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٨[٧].

---

(١) المقرر ٢/م أ-٧، الفقرة ٩، والمقرر ٤/م أ-١٢، الفقرة ١(ج).

(٢) المقرر ١/م أ-١٨، الفقرة ٧٨.

(٣) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٧٩.

(٤) يمكن الاطلاع عليها في الوثيقة FCCC/SBI/2017/11، المرفق الرابع.

(٥) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٧٣.

(٦) الوثيقة FCCC/SBI/2017/11، الفقرة ٥(هـ)، والوثيقة FCCC/SBI/2018/15، الفقرة ٨(أ).

(٧) FCCC/KP/CMP/2018/3.

٧- وأُدرجت بعد موجز النتائج الرئيسية للتقرير التوليفي فصول بشأن المواضيع التالية:

(أ) العمل المضطلع به في مجال بناء القدرات والثغرات والاحتياجات الأخرى التي أشارت إليها البلدان النامية الأطراف ضمن نطاق إطار بناء القدرات وفي سياق مجالاتها الخمسة عشر ذات الأولوية؛

(ب) المجالات الناشئة أو الجديدة المتصلة ببناء القدرات والثغرات والاحتياجات المرتبطة بها التي أشارت إليها البلدان النامية الأطراف؛

(ج) دعم بناء القدرات المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى من أجل سد الثغرات وتلبية الاحتياجات المحددة ضمن نطاق إطار بناء القدرات؛

(د) أنشطة بناء القدرات المضطلع بها بموجب بروتوكول كيوتو.

٨- ويعرض هذا التقرير التوليفي لمحة عامة شاملة عن المواضيع المحددة في الفقرة ٧ أعلاه. ومع ذلك، قد لا يعطي التقرير لمحة عامة كاملة عن جميع أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في البلدان النامية، نظراً إلى الطابع المعقد للمعلومات المضمنة في التقارير الوطنية وارتباطها بالسياق، وإلى احتمال أن تكون البلدان النامية الأطراف والمؤسسات الداعمة لها قد اضطلعت بالمزيد من الأعمال بعد تقديم التقارير الوطنية، واحتمال عدم ورود معلومات بشأن بعض المجالات في تلك الوثائق.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٩- قد ترغب هيئة التنفيذ في استعمال المعلومات الواردة في هذا التقرير للأغراض التالية:

(أ) رصد واستعراض تنفيذ إطار بناء القدرات؛

(ب) دعم الأطراف في بحثها مسألة سبل تعزيز الممارسة المتّبعة حالياً في الإبلاغ عن آثار أنشطة بناء القدرات، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، وطريقة الاستفادة منها في العمليات ذات الصلة، بموجب الاتفاقية، بغية تعزيز تنفيذ أنشطة بناء القدرات[٨]؛

(ج) بوصفها من مدخلات مناقشات منتدى ديربان الثامن بشأن بناء القدرات، الذي سينعقد بالتزامن مع الدورة ٥٠ لهيئة التنفيذ؛

(د) بوصفها من مُدخلات الاجتماع الثالث للجنة باريس، الذي سينعقد بالتزامن مع الدورة ٥٠ لهيئة التنفيذ.

دال- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لجنة باريس المعنية ببناء القدرات

١٠- قد ترغب لجنة باريس في استعمال المعلومات الواردة في هذا التقرير، عند الاقتضاء، للأغراض التالية:

(أ) تحديد الثغرات والاحتياجات في مجال القدرات، والتوصية بسبل سدها، عملاً بالفقرة ٧٣(ب) من المقرر ١/م أ-٢١؛

(٨) المقرر ١٦/م أ-٢٢، الفقرة ٣.

(ب) التشجيع على تطوير ونشر أدوات ومنهجيات من أجل تنفيذ بناء القدرات، عملاً بالفقرة ٧٣(ج) من المقرر ١/م أ-٢١؛

(ج) استكشاف السبل التي يمكن من خلالها للبلدان النامية الأطراف أن تأخذ على عاتقها مسألة بناء القدرات والحفاظ عليها عبر الزمان والمكان، عملاً بالفقرة ٧٣(و) من المقرر ١/م أ-٢١؛

(د) تحديد فرص تعزيز القدرات على المستوى الوطني والإقليمي ودون الوطني، عملاً بالفقرة ٧٣(ز) من المقرر ١/م أ-٢١؛

(هـ) مراعاة القضايا الشاملة مثل الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان، ومعارف الشعوب الأصلية، عملاً بالفقرة ٤(أ) من المقرر ١٦/م أ-٢٢؛

(و) الحرص، في سياق أعمالها، على مراعاة السبل الكفيلة بتعزيز الإبلاغ عن أنشطة بناء القدرات، واضعة في اعتبارها جميع المبادرات والإجراءات والتدابير المتعلقة ببناء القدرات بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، وكذلك ولايات الإبلاغ القائمة، من أجل تحقيق الاتساق والتنسيق، عملاً بالفقرة ٤(و) من المقرر ١٦/م أ-٢٢.

ثانياً- موجز النتائج

١١- أكدت الأطراف في الوثائق المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه أن عملية بناء القدرات تشكل جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس. وقد وُصفت العملية بأنها مسألة ذات أولوية استراتيجية وجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة في جميع القطاعات. وشددت الأطراف أيضاً على أهمية المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية لبناء القدرات في البلدان النامية.

١٢- وفيما يتعلق بفئات المعلومات الواسعة النطاق، بيّنت البلدان جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات، وكذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات وما تلقته أو قدمته من دعم في مجال بناء القدرات. ورغم أنه لم يُطلب من الأطراف تقديم تقرير عن قطاعات محددة، فقد أوردت المعلومات مصنفة، في أغلب الأحيان، حسب القطاع، ويرمي هذا التقرير إلى رصد هذا الجانب في كلٍّ من المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية.

١٣- وفيما يتعلق بطرائق بناء القدرات، سلطت البلدان الضوء على الجهود المباشرة المبذولة في هذا الصدد من خلال التدريب وحلقات العمل والبرامج والمبادرات التعليمية. وتناولت أيضاً السبل غير المباشرة لبناء القدرات من خلال تنفيذ أنشطة اتفاقية تغير المناخ.

١٤- ورغم أن البلدان لم تُصنف المعلومات المتعلقة ببناء القدرات حسب المجالات الخمسة عشر، تشير التقارير إلى أن هذه المجالات تظل ذات أهمية في سياق الجهود المتعلقة بالمناخ. ومن بين الجوانب التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام قوائم جرد غازات الدفيئة، والإبلاغ، والتنفيذ أو تدابير التكيف، والبحث والمراقبة المنهجية، وتطوير ونقل التكنولوجيا، والتعليم والتدريب والتوعية العامة. ويبيّن التحليل كذلك تكامل وتداخل عدد من المجالات الخمسة عشر. فعلى سبيل المثال، يصب بناء القدرات المؤسسية في مجالات أخرى كثيرة منها قوائم جرد غازات الدفيئة، والتكيف، والبحث والمراقبة المنهجية.

١٥- وكما ورد في التقارير التوليفية السابقة، أدّى اعتماد أدوات جديدة للاتفاقية الإطارية في السنوات الأخيرة إلى ظهور مجالات جديدة لبناء القدرات وإلى تكييف البلدان جهودها مع هذه المستجدات. ويبين الفصل الرابع أدناه مجالات بناء القدرات الناشئة أو الجديدة التي أشارت إليها البلدان النامية، ولا سيما ما يلي:

(أ) أهمية بناء القدرات في سياق تنفيذ اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً، مع التركيز على التدابير القائمة أصلاً، والأنشطة الإقليمية والتعاونية، واحتياجات بناء القدرات المرتبطة بتعزيز المساهمات المحددة وطنياً؛

(ب) القواسم المشتركة مع التنمية المستدامة، بما في ذلك السبل التي تتيح إدماج بناء القدرات في أهداف التنمية المستدامة، والخطط الإنمائية، والخطط القطاعية، والجهود الرامية إلى الحد من الفقر، على سبيل المثال؛

(ج) إشراك أصحاب المصلحة في جهود بناء القدرات، مع التركيز على دور مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، مثل الحكومات دون الوطنية، والمجتمع المدني، والشباب، والقطاع الخاص، والحركات العمالية؛

(د) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي، مع التركيز على الشبكات الإقليمية والمشاريع التعاونية المتعلقة بإدارة المخاطر والقياس والإبلاغ والتحقق؛

(هـ) رصد العمل والدعم من خلال القياس والإبلاغ والتحقق، ولا سيما وضع نظم وطنية للقياس والإبلاغ والتحقق في مختلف القطاعات؛

(و) المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (المبادرة المعززة)، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء قدرة في مجال الرصد والإبلاغ، فضلاً عن تعزيز المؤسسات؛

(ز) الوصول إلى التمويل وتوافره، مع التركيز على السبل الكفيلة ببناء القدرة على الوصول إلى التمويل الدولي والاستعداد لمتطلبات الاستفادة منه، فضلاً عن تجاوز الحواجز القائمة في هذا الصدد.

ثالثاً- لمحة عامة عن المعلومات المقدمة بشأن تنفيذ إطار بناء القدرات

١٦- يقدم الفصل الثالث أدناه لمحة عامة عن العمل المضطلع به في مجال بناء القدرات وعن الثغرات والاحتياجات التي أشارت إليها البلدان النامية الأطراف في هذا الصدد. ورغم أن المعلومات الواردة في الوثائق المرجعية لم تتمحور بصورة منهجية حول المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات، نُظّمت المعلومات الواردة أدناه وفق هذه المجالات من أجل اتباع هيكل موضوعي وتيسير الوصول إلى المعلومات. ولا يقصد بتنظيم المعلومات المساس بنطاق ومحتوى أيٍّ من المجالات الخمسة عشر.

ألف- بناء القدرات المؤسسية، بما يشمل تعزيز الأمانات الوطنية المعنية بتغير المناخ أو جهات الوصل الوطنية، أو استحداثها، حسب الاقتضاء

١٧- فيما يخص التقدم المحرز في بناء القدرات المؤسسية، شملت الجهود التي بلغت عنها الأطراف ما يلي:

(أ) إنشاء مؤسسات جديدة، منها مثلاً كيانات وطنية معيّنة لأغراض التعاون مع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، أو سلطة وطنية معيّنة لأغراض التعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ، أو جهاز لإدارة كوارث؛

(ب) تعزيز المؤسسات القائمة من خلال التدريب، أو نقل المعارف، أو التعاون، أو برامج التحول، أو سياسات التنمية؛

(ج) المساعدة في تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات في مجال بناء القدرات.

١٨- وقدمت الأطراف أيضاً وصفاً للسبل التي يمكن أن يسهم بها تعزيز تنفيذ الأنشطة والمشاريع والسياسات المتعلقة بتغير المناخ في تعزيز القدرات المؤسسية، وسبل توجيه الجهود نحو إعداد المؤسسات للمزيد من الأعمال في القطاعات الإنمائية، وسبل صياغة سياسات قطاعية من أجل ضمان تزوّد المؤسسات القطاعية بآليات لبناء القدرات.

١٩- وعرضت الأطراف احتياجات بناء القدرات المؤسسية، ولا سيما فيما يلي:

(أ) قدرات الحكومة، والوزارات، والمديريات، والشُّعب، والوكالات، والهياكل دون الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما في ذلك ما يلي:

'١' إشراك جميع الوزارات والمستويات الحكومية في السياسات المتعلقة بالمناخ، وتعزيز الشراكات فيما بين الوزارات، وتيسير الشبكات المؤسسية؛

'٢' الموارد من الموظفين والموارد البشرية، بما يشمل تعزيز التعيينات والمرافق والتكنولوجيا؛

'٣' الحد من أوجه القصور عبر التنسيق أو الدمج أو إعادة الهيكلة؛

'٤' قدرة الوزارات والوكالات القطاعية على صياغة وإنفاذ السياسات؛

(ب) استمرار الأفرقة من خلال حفظ الخبرات، وضمان التركيز على الأهداف، ومواءمة عبء العمل؛

(ج) الخبرة في وضع السياسات وتنفيذها وتمويلها، ووضع الخطط القطاعية، وتقييم الآثار أو التأمين؛

(د) تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية على الصعيد دون الوطني؛

(هـ) تدريب جهات الوصل الوطنية؛

(و) القدرة على تحديد مصادر الدعم أو إنشاء الصناديق.

باء- تعزيز و/أو خلق بيئة مواتية

٢٠- أبلغت الأطراف عن ترتيبات قانونية وسياسية مختلفة تسهم في تهيئة بيئة مواتية للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، من بينها إيجاد بيئة مواتية للتكيف من خلال وضع خطط تكيف ملائمة للقطاعات والمواقع، و/أو إنشاء برنامج نظام المهارات المراعية للبيئة لتعزيز القدرة على التخطيط، و/أو وضع قوانين بشأن التنظيم الإقليمي، و/أو توجيه الاستثمارات العامة والخاصة.

٢١- وفيما يتعلق بثغرات بناء القدرات التي تعرقل وجود البيئات المواتية، سلطت الأطراف الضوء على الافتقار إلى الدعم اللازم للتنفيذ المتكامل للتشريعات وعلى أوجه الخلل السياساتية والتشريعية.

جيم- البلاغات الوطنية

٢٢- بينت الأطراف الفوائد التي يسهم بها إعداد البلاغات الوطنية في بناء القدرات، مُشددة على أن ذلك ساعد في بناء القدرة على إصدار التقارير، وتشكيل الأفرقة الدائمة، وبلورة المعارف والذاكرة المؤسسية، والوعي، والقدرات البحثية والمعلومات، كما مكنها من تصميم إطار لوضع السياسات المستقبلية.

٢٣- وبينت الأطراف أيضاً نوع الدعم المتلقى في سياق إعداد البلاغات الوطنية ومصادره، وذكرت أنه شمل بناء القدرات المؤسسية والتقنية، بما في ذلك بناء القدرات عن طريق حلقات العمل المخصصة للأفرقة العاملة التقنية، وأشارت إلى أن الدعم قد قُدّم من أجل سد ثغرات البيانات، وإدارة المعارف، وتسوية أوجه عدم الاتساق، وتعزيز المعرفة والتعاون والاتصالات بين أصحاب المصلحة، ودمج تغير المناخ في السياسات الإنمائية، من بين مجالات أخرى.

٢٤- وسلطت الأطراف الضوء على احتياجات بناء القدرات في مجال إعداد البلاغات الوطنية، ولا سيما ما يلي:

(أ) تعزيز خبرة المؤسسات والأفراد، بما في ذلك المؤسسات العلمية والقدرات البحثية ذات الصلة بالبلاغات الوطنية؛

(ب) الإبلاغ في سياق إعداد البلاغات الوطنية، من خلال تدريب جهات الوصل الوطنية مثلاً؛

(ج) تحسين القدرة التقنية على الإبلاغ، على الصعيدين المحلي والإقليمي، وفي قطاعات محددة كذلك.

٢٥- وسلط بعض الأطراف الضوء على مختلف الفوائد المشتركة لإعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين، ومن بينها تعزيز قدرة المؤسسات وإتاحة الفرصة لإصلاح الترتيبات، وتحسين الموارد البشرية، وتحقيق تكامل وثيق بين السياسات الوطنية والعالمية. وذكرت الأطراف أيضاً أن عملية التشاور والتحليل الدوليين ساعدت على تحديد المزيد من احتياجات بناء القدرات المتعلقة بإعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين. ومن بين الخطوات المتخذة صوب وضع هذه التقارير إنشاء قاعدة بيانات وآليات تنسيق وسجل مبادرات وخطة تخفيف.

٢٦- وبيّنت الأطراف الدعم المتلقى لبناء القدرة على إعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين، الذي قُدِّم عن طريق حلقات العمل التقنية والبرامج التدريبية بدعم من الأطراف والمنظمات والمبادرات الدولية.

٢٧- وفيما يتعلق باحتياجات بناء القدرات المرتبطة بإعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين، أشار بعض الأطراف إلى ضعف هذه القدرة نظراً لأسباب مردها الطابع المستجد لتلك التقارير، وعدم وضوح المبادئ التوجيهية، وعدم كفاية مؤشرات التقدم المحرز في مجال التخفيف والدعم، ووجود ثغرات منهجية وتقنية في جمع المعلومات، وعدم استعداد المؤسسات لإعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين، وقلة الدعم. وقد سلط أحد الأطراف الضوء على أهمية الاستمرار في العملية التحضيرية. وسُلِّط الضوء أيضاً على احتياجات محددة تتعلق بما يلي:

(أ) تعزيز نظام القياس والإبلاغ والتحقق، والمؤسسات المتصلة به؛

(ب) تطوير القدرة على تقييم احتياجات التكنولوجيا؛

(ج) تقييم احتياجات الاستثمار وتكاليف التخفيف والتدفقات المالية.

دال- البرامج الوطنية لتغير المناخ

٢٨- ركزت الأطراف أيضاً على برامجها في مجال تغير المناخ التي تشمل عناصر ذات صلة ببناء القدرات. ومن الأمثلة المذكورة سياسة عامة في مجال تغير المناخ ترمي إلى تعزيز القدرة على التنمية الخفيضة الانبعاثات، وخطة عمل بشأن تغير المناخ، وبرنامج حكومي يهدف إلى تعزيز طابع اللامركزية في بناء القدرات.

٢٩- وأشارت الأطراف إلى أن هذه الخطط غالباً ما تتطلب تفعيل بناء القدرات ورفع مستوى الوعي. فالقدرات مطلوبة، لا سيما في سياق تنفيذ برامج تغير المناخ من منظور قطاعي وإدماج مراعاة مسألة تغير المناخ في مختلف القطاعات، وبناء قدرات المؤسسات والشعوب. ومن بين القطاعات التي سُلط عليها الضوء على وجه التحديد الزراعة والحراجة وغيرهما من قطاعات استخدام الأراضي والمبادرة المعززة/الحراجة.

هاء- قوائم جرد غازات الدفيئة، وإدارة قواعد بيانات الانبعاثات، ونظم جمع بيانات الأنشطة ومعاملات الانبعاثات وإدارتها واستخدامها

٣٠- سلطت الأطراف الضوء على كيفية إسهام إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة في تعزيز القدرات، بما في ذلك عن طريق التطبيق الطوعي لمبادئ ٢٠٠٦ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ) من أجل تحسين جودة قوائم الجرد وبناء القدرات. وذكرت الأطراف على وجه التحديد أنها تسعى إلى بناء القدرات من خلال ما يلي:

(أ) قياس خفض انبعاثات غازات الدفيئة من أجل تطوير ما يلزم من خبرة في تقدير الانبعاثات؛

(ب) إعداد قوائم الجرد باستخدام برمجية هيئة المناخ من أجل تعزيز القدرة على جمع البيانات وتحليلها؛

(ج) تدريب مديري قوائم الجرد.

٣١- وحددت الأطراف أيضاً تدابير منفذة في مجال بناء القدرات، بما فيها ما يلي:

(أ) برنامج لنقل المعرفة إلى المشاركين في إعداد قوائم الجرد؛

(ب) خطط لتحسين قوائم الجرد؛

(ج) آلية مركزية لجمع البيانات وتجميعها؛

(د) تدابير لإدماج مقدمي البيانات من القطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات المؤسسات والصناعات التي تسهم في الانبعاثات من أجل تمكينها من تقديم البيانات اللازمة لقوائم الجرد وضمان جودة هذه البيانات؛

(هـ) تنظيم حلقات عمل ودورات تدريب للأفرقة التقنية والقطاعية والمشاركين المعنيين، بما يتيح تناول مواضيع منها إدارة قوائم جرد غازات الدفيئة، ومبادئ ٢٠٠٦ التوجيهية لهيئة المناخ، وخطط ضمان الجودة/مراقبة الجودة، وإدارة بيانات غازات الدفيئة في قطاع النفايات؛

(و) الاضطلاع بأنشطة إقليمية وفيما بين بلدان الجنوب لتعزيز التعاون والشراكات والشبكات.

٣٢- وترتبط احتياجات بناء القدرة على إعداد قوائم الجرد بعوامل تشمل المؤسسات، والعاملين في المجال، والأدوات والأساليب، والبيانات، والاحتياجات الخاصة للقطاعات. وأشارت بعض الأطراف إلى أنها بصدد مواصلة تحليل احتياجاتها. وعلى وجه التحديد، سلطت الأطراف الضوء على الاحتياجات التالية:

(أ) بناء القدرات المؤسسية، ولا سيما عن طريق ما يلي:

'١' تعزيز القدرة التقنية للوزارات والوكالات لتمكينها من كفالة استمرار إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، والعمل في القطاعات والمرافق التي وُضعت لها خطوط أساس مناسبة على الحفاظ على نظام لإدارة قوائم الجرد وعلى تطبيق مبادئ الشفافية والدقة والاتساق والقابلية للمقارنة والاكتمال؛

'٢' تعزيز التنسيق والإدارة، عن طريق تنقيح الأطر المؤسسية أو وضع نظام تحقق يشمل، مثلاً، تدخل طرف ثالث؛

'٣' إنشاء مؤسسة مخصصة لإدارة بيانات غازات الدفيئة؛

(ب) بناء القدرات التقنية للخبراء من خلال التدريب وتعزيز الموارد البشرية، لتمكين الخبراء من التركيز بصورة سليمة على قوائم الجرد، وتبادل المعرفة، وإشراك المزيد من خبراء القطاعين العام والخاص؛

(ج) بناء القدرات ذات الصلة بأدوات وأساليب مختلفة، مثل:

'١' مبادئ ٢٠٠٦ التوجيهية لهيئة المناخ، بما يشمل البرمجيات، والفئات الفرعية لهيئة المناخ، ومعاملات الانبعاثات الخاصة بكل بلد ومصدر، وتحليل الفئات الرئيسية، وتقييم هامش الخطأ في تقدير الانبعاثات وعمليات الإزالة، والمبادئ التوجيهية لضمان/مراقبة الجودة، وقدرة الوحدات المعنية بضمان/مراقبة الجودة؛

'٢' المنهجيات الأعلى مستوى؛

'٣' توليد البيانات الخاصة بقطاع محدد؛

'٤' تقييمات التخفيف، بما في ذلك تقييم جهود تنمية القطاعات غير الطاقية؛

'٥' مؤشرات الإبلاغ عن التقدم المحرز في التخفيف؛

'٦' تقديرات تكاليف خفض الانبعاثات؛

(د) بناء القدرات في مجال إدارة البيانات من أجل تهيئة قوائم الجرد ووضع خطوط أساس، لتعزيز ما يلي:

'١' ترتيبات جمع البيانات، بما فيها البيانات التاريخية، وشبكات المراقبة والمؤسسات المعنية بتوليد البيانات؛

'٢' جودة البيانات ودقتها والتثبت منها، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بنظم التحقق من البيانات و/أو عمليات التوحيد و/أو التحديث المنتظم للأساليب، لتوليد بيانات مستوفية لمستوى من التفصيل يتيح تطبيق معاملات إجمالية للانبعاثات؛

'٣' توافر البيانات وقواعد البيانات والمؤسسات المعنية بإدارة قواعد البيانات و/أو نظام للمحفوظات؛

'٤' قدرات موظفي تكنولوجيا المعلومات.

واو- تقييم قابلية التأثر والتكيف

٣٣- عرضت العديد من الأطراف التدابير التي اتخذتها من أجل بناء القدرة في مجال تقييم قابلية التأثر والتكيف. وساعدت هذه التقييمات على بناء القدرة على التكيف وإدارة مخاطر الكوارث في المستقبل وإذكاء الوعي. وتشمل التدابير المتخذة ما يلي:

(أ) الخطط (مثل عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية (والمساهمات (مثل أهداف التكيف المدرجة في مساهمة محددة وطنياً) والاستراتيجيات؛

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة، مثل معهد أو وكالة لإدارة الكوارث؛

(ج) الجهود القطاعية، بما في ذلك الخطط الرامية إلى تحقيق نمو أخضر في المناطق الحضرية أو التصدي للمخاطر الصحية، والاستراتيجيات المعتمدة في قطاع البناء لمواجهة حالات الكوارث الطبيعية، ورصد ارتفاع مستوى سطح البحر، وإعطاء الأولوية للقطاعات القابلة للتأثر؛

(د) برامج الجامعات لبناء القدرات.

٣٤- وفيما يتعلق باحتياجات بناء القدرات في مجال تقييم قابلية التأثر والتكيف، سلطت الأطراف الضوء على المجالات التالية:

(أ) ضعف قدرات المؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية التي تقوم عليها تقييمات قابلية التأثر والتكيف مع تغير المناخ؛

(ب) التحديات المتعلقة بالبيانات، بما في ذلك عدم كفايتها وعدم موثوقيتها وصعوبة جمعها واستخراجها، فضلاً عن العوائق ذات الصلة بقواعد البيانات والتقييمات؛

(ج) الموارد البشرية والخبرة والتدريب؛

(د) الأدوات والأساليب، بما في ذلك القدرة التقنية والوسائل، (مثل النماذج والسيناريوهات والتوقعات المتعلقة بالمناخ؛ وتحديد الآثار؛ والرصد والاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية)، فضلاً عن القدرة البحثية؛

(هـ) القدرة على تقييم الآثار الاجتماعية ووضع السيناريوهات الاجتماعية – الاقتصادية؛

(و) التعاون الدولي.

٣٥- وفيما يتعلق باحتياجات بناء القدرات في القطاعات الرئيسية، سلطت الأطراف الضوء على احتياجات المجالات التالية:

(أ) الزراعة، بما في ذلك السيناريوهات القطاعية والنماذج الهيدرولوجية ونماذج المحاصيل؛

(ب) الصحة، بما في ذلك القدرة على تحديد المخاطر وإدارتها، وعلى تقييم فعالية البرامج؛

(ج) الحماية الساحلية، بما في ذلك إدارة المناطق الساحلية ومكافحة التعرية، ومراعاة قواعد التحصين من المخاطر المناخية عند تصميم البنية التحتية الساحلية وفي استثمارات البنية التحتية؛

(د) إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

زاي- بناء القدرات اللازمة لتنفيذ تدابير التكيف

٣٦- عرضت الأطراف خططها وبرامجها ومشاريعها وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات اللازمة لتنفيذ تدابير التكيف، التي شملت ما يلي:

(أ) صياغة خطة تكيف وطنية عن طريق حضور حلقات عمل بناء القدرات والمشاركة في المعرض الإقليمي لخطط التكيف الوطنية؛

(ب) استكمال التدريب المؤسسي و/أو الفردي للتخطيط للتكيف وتعميمه وتنفيذه؛

(ج) تنفيذ مشاريع في مجال التكيف و/أو مشاريع في مجال البحث و/أو عقد حلقات عمل تدريبية و/أو اتخاذ تدابير في مجال التكيف المجتمعي؛

(د) وضع مؤشر لتحديد وقياس قدرة المؤسسات على الاستجابة؛

(هـ) توفير الموارد المعرفية، مثل أطلس المخاطر على الصعيد الوطني.

٣٧- وحددت الأطراف أيضاً جهود بناء القدرات من أجل تنفيذ التكيف في قطاعات محددة، من بينها:

(أ) المياه: التدريب على الحفظ والفعالية، وعلى الري التشاركي وتنفيذ المشاريع؛

(ب) الزراعة: خطط إدارة المخاطر، وبرنامج القدرة على التحمل في الأرياف، وبناء قدرات المؤسسات الزراعية، وبناء قدرات التقنيين والمزارعين والمنظمات غير الحكومية، والتأمين، وصندوق الحفاظ على استقرار الدخل، ومزايا الخدمات البيئية، وتطوير البنية التحتية، وتوطين الرحل؛

(ج) الصحة: خطة التكيف في مجال الصحة، وآليات الرصد والتقييم؛ والقواعد والمعايير والأنظمة؛ وتدريب موظفي الصحة على إدارة الأزمات والكوارث؛

(د) مصائد الأسماك: اعتماد نظام لتحديد مواقع الصيد، والتأمين، وصندوق الحفاظ على استقرار الدخل، والتربية المستدامة للأحياء المائية، ومزايا الخدمات البيئية؛

(هـ) الحراجة: خطط واستراتيجيات التكيف، وبرنامج الوقاية من الحرائق، وبناء القدرات في مجال سلاسل قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية؛

(و) المناطق الساحلية: حماية أشجار المانغروف، وإذكاء الوعي، والتثقيف بأهداف التنمية الساحلية؛ وتحديث البنية التحتية وإعداد خطط الطوارئ؛ وحفظ المشاريع لتعزيز القدرة على إدارة المناطق الساحلية والبحرية والتنوع البيولوجي؛

(ز) إدارة مخاطر الكوارث: خططٌ لإدارة الكوارث مشتملة على محاور تصب في بناء القدرات ومشاريعُ لبناء القدرات الإقليمية؛

(ح) المناطق الحضرية: بناء قدرات الوزارات، ووضع سياسات لمراعاة عنصر التكيف في سبل العيش وفي التعامل مع الموئل، وإنشاء شبكة للمدن القادرة على التحمل من أجل بناء قدرات الحكومات المحلية.

٣٨- وتطرقت الأطراف إلى احتياجات بناء القدرات المرتبطة بتنفيذ جهود التكيف، ومن بينها القدرات المؤسسية والاقتصادية والمالية، والقدرة على صياغة خطط التكيف الوطنية و/أو المشاريع الإقليمية الرائدة في القطاعات المشمولة بهذه الخطط، وأدوات الرصد والتقييم، وتقييم الآثار والأعمال، واستراتيجيات التكيف الموجهة للفئات الضعيفة، ومؤسسات الأرصاد الجوية والمناخية، والتنبؤ، ورسم خرائط المناطق المعرضة للخطر، و"التحصين من المخاطر المناخية".

٣٩- وبيّنت الأطراف احتياجاتها في قطاعات مختلفة، مثل:

(أ) المياه: التوعية، ونظم الإنذار المبكر، والقدرات الإدارية المحلية، والسيطرة على الفيضانات والحد من المخاطر، والتنسيق بين أصحاب المصلحة، وقدرة لجان المياه على الصعيد دون الوطني على تقديم الخدمات؛

(ب) الزراعة: تدريب المزارعين في مجال العمليات الإنتاجية، والإدارة، وتجارة التجزئة، والنقل، والتكنولوجيا، والبيانات؛ وتقوية مراكز التدريب الزراعي، وأنظمة حماية التربة، والتأمين على المحاصيل والماشية القائم على مؤشر المتغيرات الجوية، وحوافز القروض، والحوافز الضريبية، وتمكين الأسر المعيشية الفقيرة من الاعتماد على أنواع أفضل تكيفاً، والحراجة الزراعية؛

(ج) مصائد الأسماك: تعزيز المعرفة، والتعليم، والتوعية، واللوجستيات، والقدرة على الرصد، والقدرات المؤسسية، والخبرات الاستشارية المناخية؛

(د) الحراجة: القدرة على مكافحة الحرائق، وتمويل أنشطة بناء القدرات في مجال الإطفاء، وإعادة التحريج؛

(هـ) الصحة: التدريب، والمرافق، والموارد البشرية؛ ونظم المعلومات، والاتصالات، وقواعد البيانات، والسّجلات، وقدرات وزارة الصحة، والمشاورات المنتظمة بشأن بناء القدرات؛

(و) التنوع البيولوجي: الدعم المالي من أجل القضاء على الأنواع الغازية؛

(ز) إدارة مخاطر الكوارث: التقييمات، ونظم الإنذار المبكر، والهياكل المجتمعية للاستجابة في حالات الطوارئ، ووضع استراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث؛

(ح) مكافحة التعرية الساحلية من خلال التكيف.

حاء- التقييم المتعلق بتنفيذ خيارات التخفيف

٤٠- حددت الأطراف الأنشطة التالية لبناء القدرات المرتبطة بخيارات التخفيف المنفذة أو قيد التنفيذ في قطاعات محددة:

(أ) قطاع الحراجة، بما يشمل مشاريع رامية إلى تعزيز إزالة ثاني أكسيد الكربون، وإدارة التنوع البيولوجي، وتدريب المدققين، وحلقات العمل بشأن رصد الغابات، وعمليات الجرد، وحساب مخزونات الكربون، وتعزيز القدرات المتعلقة باستخدام المؤشرات؛

(ب) قطاع الطاقة، بما يشمل:

'١' تقديم التدريب في مجال التدقيق الطاقي للمؤسسات وقطاع الصناعة، والتخطيط الطويل الأمد لبدائل الطاقة، ومؤشرات البناء المراعي للبيئة؛

'٢' المشاريع المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المرافق العامة، وحلول الطاقة المتجددة في المجتمعات المحلية، والإضاءة الحضرية المراعية للبيئة، والتدفئة الحرارية الأرضية، والطاقة الحرارية الشمسية؛

(ج) قطاع النفايات، بما يشمل مشاريع الإدارة المتكاملة للنفايات والغاز الأحيائي، وتنظيم منتدى دولي للطاقة المستخلصة من النفايات الحضرية؛

(د) قطاع الزراعة، من خلال بناء قدرة السكان على استعمال تقنيات محسنة وتطوير تكنولوجيات وطنية؛

(هـ) قطاع الصناعة، بما يشمل تدريب التقنيين على تشغيل فعال للمحطات.

٤١- وحددت الأطراف احتياجاتها في مجال بناء القدرات اللازمة لتنفيذ خيارات التخفيف، ومنها ما يلي:

(أ) الأطر القانونية والتنظيمية، والقدرة المؤسسية، والتنسيق بين الوزراء وأصحاب المصلحة، والحد من التعقيد الإداري، وتحسين الاتصالات؛

(ب) القدرات التقنية اللازمة لأغراض منها تنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وإعداد نماذج لتوقع انبعاثات غازات الدفيئة، وتحليل إمكانات التخفيف؛

(ج) القياس الكمي للانبعاثات، وتحسين تقديرات الانبعاثات وعمليات الإزالة والمحاسبة، ووضع خط أساس للتخفيف؛

(د) نظام للتخطيط الطويل الأمد لبدائل الطاقة يمكن الاستعانة به لأغراض التخطيط الطاقي وتقييم إجراءات التخفيف؛

(هـ) المبادئ التوجيهية لوضع خيارات التخفيف القطاعية؛

(و) التدريب على كيفية الوصول إلى التكنولوجيا؛

(ز) الوعي التقني لدى القطاع الخاص وتهيئة بيئة تُيسر الاستثمار في التخفيف؛

(ح) فيما يتعلق بالبنى التحتية، معاييرُ تقدير احتجاز ثاني أكسيد الكربون حسب القطاعات، والتقييم الاجتماعي للاستثمار العام، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، والمعلومات اللازمة لإجراء دراسات جدوى خفض الانبعاثات؛

(ط) فيما يتعلق بالزراعة، الإدارة المستدامة للتربة، وإدارة المياه، وإدارة البذور، والإدارة المتكاملة للإجهادات الحيوية، واختيار المحاصيل الزراعية المناسبة، ونظم الإنتاج المستدامة، وقدرة القطاع الخاص على استحداث زراعات مدرة للدخل مثل زراعة الكريتة في نظم الحراجة الزراعية؛

(ي) فيما يتعلق بالطاقة، جمع المعلومات وتصنيفها وإعداد تقارير عنها وتحليلها، بما يشمل المعلومات المتعلقة بتحويل النفايات إلى طاقة، والإيثانول، والطاقة الفولطاضوئية الشمسية المنتجة لتغذية الشبكة.

طاء- البحوث والمراقبة المنهجية، بما يشمل خدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية والمناخية

٤٢- نجحت الأطراف في بناء قدراتها في مجال البحوث والمراقبة المنهجية بفضل ما يلي:

(أ) الأطر السياساتية، من خلال سياسات بيئيةٍ أو بحثية أو خطة عملٍ؛

(ب) تكليف الوزارات بتعزيز القدرات البحثية؛

(ج) الأطر والمؤسسات البحثية، من خلال مرصد بيئيٍ أو مركزٍ للبحوث الأوقيانوغرافية؛

(د) تحسين أدوات جمع البيانات وشبكات المراقبة المحلية ونظم إدارة المعلومات؛

(هـ) النماذج والسيناريوهات المناخية الإقليمية التي يمكن أن تعزز القدرة التقنية وتوفر الفرص اللازمة للتواصل مع الأوساط العلمية الدولية؛

(و) المراكز والشبكات البحثية والعلمية، وتدريب الخبراء التقنيين في مجال استعمال الأجهزة العلمية وتحليل البيانات ومراقبة النوعية وكيمياء الجو؛

(ز) خيارات التمويل (مثل الأموال المخصصة للباحثين الشباب أو للبحوث البيئية والصحية، ومنح الدراسة في الخارج، ودعم النشر على الصعيد الدولي)؛

(ح) حلقات العمل والدورات التدريبية الوطنية والدولية؛

(ط) إنجاز مشروع برنامج عمل وطني للتكيف يشمل الاستعانة بنواتج الأرصاد الجوية.

٤٣- وتمحورت احتياجات بناء القدرات في مجال البحث والمراقبة المنهجية حول مسألة البحوث الوطنية، والمعدات التقنية، والموارد البشرية. وسلطت الأطراف الضوء على وجه التحديد على الاحتياجات المتعلقة بما يلي:

(أ) الأساليب التكاملية والمنهجية لدراسة تغير المناخ؛

(ب) تعزيز مؤسسات البحث، وإنشاء مراكز البحوث، وتعزيز خدمات وكالات الأرصاد الجوية، وخدمات حماية البيئة، ومؤسسات البحث/الجامعات، والتعاون المؤسسي؛

(ج) تعزيز قدرات الباحثين من خلال التدريب، والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث، ومراكز الامتياز وشبكات البحوث؛ والوصول إلى المعلومات؛ وبرامج الدراسات العليا في مجال تغير المناخ؛

(د) ضمان تمويل مستدام للبحوث والرصد المنهجي؛

(هـ) تعزيز توافر البيانات ونوعيتها، ولا سيما عن طريق ما يلي:

'١' تعزيز إنتاج البيانات من خلال تقوية الرصد الهيدرولوجي والجوي والبحري والساحلي ورصد النظم الإيكولوجية، وعن طريق تحسين رصد المرتفعات والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية؛

'٢' تعزيز كثافة مواقع المراقبة واستدامتها، بما فيها مواقع نظم رصد المناخ العالمي؛

'٣' إنشاء شبكة متكاملة للرصد البيئي أو برنامج بيانات أوقيانوغرافية؛

'٤' بناء قدرات مصلحة الأرصاد الجوية فيما يتصل بشبكات المراقبة، ونظم الاتصالات، وحيازة البيانات ونشرها، والموارد، البشرية بما فيها التعاون مع القطاع الخاص؛

'٥' تحسين قواعد البيانات ومعالجة البيانات وتخزينها، وإنشاء مركز لتبادل البيانات المناخية، وتعزيز المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

(و) تعزيز القدرات البحثية في مجال تفسير البيانات، وتحليل الاتجاهات، ووضع السيناريوهات والتنبؤ، بما فيها القدرات البحثية في مختلف القطاعات؛

(ز) الوصول إلى النماذج والتكنولوجيات، والقدرة على وضع نماذج إقليمية ووطنية ومحلية ونماذج بيوفيزيائية، ونمذجة الآثار الإيكولوجية؛

(ح) تعزيز بحوث العلوم الاجتماعية ذات الصلة لإتاحة نمذجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ وآثار تدابير التصدي.

ياء- تطوير التكنولوجيا ونقلها

٤٤- أبرزت العديد من الأطراف كيف تحسّنت قدراتها المتعلقة بالتكنولوجيا، وحددت تدابير معينة أسهمت في ذلك منها:

(أ) اعتماد سياسة في مجال التكنولوجيا الخضراء من أجل تعزيز القدرة على الابتكار؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة بحث وتطوير ترمي إلى تسريع القدرة على الابتكار في مجال الطاقة النظيفة، و/أو احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، و/أو التكنولوجيات التي تيسر التكيف؛

(ج) تنفيذ برامج لتيسير انتقال الباحثين بين القطاع الحكومي وقطاع التعليم والقطاع الخاص؛

(د) وجود مجموعة من الخبراء في مجال إدماج الطاقة المتجددة؛

(هـ) التدريب على التدقيق الطاقي وإدارة الطاقة؛

(و) وجود مراكز ابتكارية لرواد أعمال التكنولوجيا النظيفة وخبراء الاقتصاد الأخضر.

٤٥- وبيّنت الأطراف مختلف احتياجاتها في مجال القدرات المرتبطة بنقل التكنولوجيا. وتحتاج البلدان عموماً إلى قدرات ذات صلة بما يلي:

(أ) المعايير والأطر السياساتية، على غرار سياسةٍ طاقية لبناء القدرات في مجال نظم إدارة الطاقة؛

(ب) الخبرة والموارد البشرية لإتاحة الحصول على التكنولوجيات الخفيضة الكربون وتطبيقها؛

(ج) الترتيبات المؤسسية لقطاع الطاقة و/أو القطاع الخاص؛

(د) أدوات نشر التكنولوجيا على نحو ملائم للسوق؛

(هـ) ترتيبات تمويل الابتكار وتطوير التكنولوجيا؛

(و) البحوث الرامية إلى تطوير تكنولوجيات جديدة، بوسائل تشمل الاستعانة بمراكز البحث.

٤٦- وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، أعربت الأطراف عن الحاجة إلى ما يلي:

(أ) تدريب القوى العاملة، وتوفير موارد بشرية للقطاعين العام والخاص من أجل استحداث مصادر للطاقة المتجددة وتشغيلها و/أو نشر تكنولوجيا الطاقة الشمسية الفولطاضوئية؛

(ب) معايير الوقود المتجدد؛

(ج) اتخاذ تدابير ترمي إلى استعمال النظم الشمسية في التسخين والتبريد في المباني العامة والفنادق؛

(د) القدرة على مواكبة قطاع الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي؛

(هـ) بناء القدرات من أجل التنويع الاقتصادي؛

(و) دورات دراسية على مستوى درجة الماجستير والدكتوراه في مجال الطاقة المتجددة.

٤٧- وفيما يتعلق بإدارة جانب الطلب، أبرزت الأطراف احتياجات تتعلق بما يلي:

(أ) القدرات البحثية والخبرة في مجال كفاءة الأجهزة المنزلية؛

(ب) المعايير المتعلقة بالقطاع العام والأجهزة والمعدات والمباني؛

(ج) التوعية والبرامج التعليمية؛

(د) القدرة على تعزيز الكفاءة في القطاعات.

٤٨- وأبرزت الأطراف ضرورة بناء القدرات فيما يتعلق بتدابير محددة أخرى ذات صلة بالتكنولوجيا، على غرار تحسين الشبكة الكهربائية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية المتعددة الدورات، ووضع معايير مرجعية لاستخدام الطاقة الصناعية استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية، واستخدام الغاز الطبيعي، ووضع قيود على عمليات حرق الغازات، واستخدام الوقود الأحيائي.

٤٩- وأبرز بعض الأطراف التدابير المتخذة لمساعدة بلدان أخرى على بناء القدرات في مجال التكنولوجيا، ومنها مثلاً ما يندرج في إطار حاضنة الشراكة المناخية لبلدان الجنوب، أو المركز الدولي التقني للتدريب في مجال تغير المناخ، أو مركز التعاون الثنائي.

كاف- تحسين اتخاذ القرارات، بما يشمل المساعدة على المشاركة في المفاوضات الدولية

٥٠- أبرزت الأطراف ضرورة أن تعزز التدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية قدرةَ المؤسسات على اتخاذ القرارات. وأبرزت الأطراف كذلك مشاريع لبلوغ هذا الهدف، على غرار مشروع لبناء القدرة على اتخاذ القرارات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي أو في مجال البيئة العالمية، بما فيها القرارات المتصلة باتفاقيات ريو. وأبرزت الأطراف الحاجة إلى القدرة على تحسين اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي و/أو القطاعي، وعلى إدماج المعارف والخبرات المناخية في عملية اتخاذ القرارات.

٥١- وفيما يتعلق بالمفاوضات الدولية، أبرز أحد الأطراف دور إعداد البلاغات الوطنية في بناء قدرات مهمة. وأبرزت أطراف أخرى الحاجة إلى بناء القدرات والتدريب للمشاركة في المفاوضات الدولية، واستيعاب القرارات الدولية وطنياً، والتفاوض مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.

لام- آلية التنمية النظيفة

٥٢- أبرز أحد الأطراف برنامجه لبناء القدرات فيما يتعلق بآلية التنمية النظيفة، وبيّن طرف آخر كيف يمكن أن تتيح المشاريع فرصة لبناء الخبرات التقنية. وأشارت أطراف أخرى إلى أنها بحاجة إلى قدرات تمكنها من الاستفادة من آلية التنمية النظيفة، بوسائل منها التدريب على منهجيات آلية التنمية النظيفة.

٥٣- وأبرزت الأطراف أيضاً جهوداً أخرى لبناء القدرات المرتبطة بأسواق الكربون، ومنها مشروع تدريبي لتمكين المؤسسات التجارية من بناء القدرات اللازمة لإنشاء سوق للكربون في المستقبل وتسعير الكربون على الصعيد الإقليمي. وأبرز أحد الأطراف حاجته إلى بناء قدرات للمشاركة في أسواق الكربون بما يتسق مع أولويات التنمية والتنويع الاقتصادي، ولتقييم تأثير أسعار الكربون على أسعار المواد الخام والسلع.

ميم- الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية

٥٤- عبر عدد من أقل البلدان نمواً عن احتياجاته وشواغله المحددة وعلاقتها ببناء القدرات، وشدد على ضرورة إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرات.

٥٥- وشملت ثغرات بناء القدرات جوانب تتعلق بالبيانات، وضعف قدرات النمذجة المناخية، وعدم وجود شبكات للمراقبة المنهجية والخبرة ذات الصلة، وهو ما يؤثر على بحث مسألة العلاقة بين الفقر والبيئة في التخطيط الإنمائي والميزنة.

٥٦- ومن بين ما أشارت إليه بعض الأطراف من احتياجات ذات أولوية في مجال بناء القدرات، وهي احتياجات مرتبطة بمركزها ضمن فئة أقل البلدان نمواً، مسألة حشد التمويل، وجمع البيانات ورصدها، بما يشمل القدرات المؤسسية المتعلقة بجمع البيانات داخل الإدارات الحكومية والجامعات، وتنمية الموارد البشرية وتدريب المسؤولين، والبحث العلمي، فضلاً عن الهياكل الدائمة للمراقبة المنهجية، وإذكاء الحس والتوعية بالمسائل المتعلقة بالمناخ، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، واستراتيجيات التنفيذ، والرصد، وتعميم الأنشطة ضمن هيكل الإدارة برمته.

٥٧- وفي بعض أقل البلدان نمواً، زادت النزاعات الجارية أو الحديثة العهد، فضلاً عن تفشي الأمراض، من شدة القيود القائمة المتصلة بالقدرات.

نون- التعليم والتدريب والتوعية العامة

٥٨- شدّدت الأطراف على التعليم والتدريب والتوعية العامة باعتبارها قوة دافعة لبناء القدرات وللدعم وللمشاركة العامة. وذُكر أن مستويات التعليم والوعي المنخفضة تمثل عقبةً رئيسية تعترض الجهود المبذولة، بما فيها تعميم مراعاة تغير المناخ.

٥٩- ووجه العديد من الأطراف الانتباه إلى التقدم المحرز، وسلط الضوء على الجهود المحددة التي أسهمت في بناء القدرات، ومن مجملها ما يلي:

(أ) دمج برامج التوعية في خطط تغير المناخ أو السياسات القطاعية؛

(ب) جهود التوعية التي تبذلها الحكومات أو الوزارات أو وكالات المناخ أو مراكز التنسيق أو إدارة الكوارث أو مؤسسات التخطيط؛

(ج) إعداد تقارير وطنية ساعدت على نشر الوعي؛

(د) التعليم والتدريب (على غرار دورات الدراسات العليا والمنح الدراسية)، والتثقيف البيئي، والدورات التدريبية الرامية إلى توعية الأطفال والشباب، ومراكز بحوث الطاقة؛

(هـ) العمل الإقليمي من أجل تعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بالتوعية؛

(و) إذكاء الوعي بمزايا بدائل الوقود الخشبي والصلات بين الاستهلاك والمناخ، أو إعلام أصحاب المصلحة بأهمية فرز النفايات.

٦٠- وفيما يتعلق بالاحتياجات في مجال بناء القدرات، شددت الأطراف عموماً على الحاجة الإجمالية إلى الموارد البشرية والمؤسسية ونقل المعارف والمرافق والتدريب. وعلى وجه التحديد، أشارت إلى الحاجة إلى قدرات تتعلق بما يلي:

(أ) إدماج موضوع تغير المناخ في مناهج التعليم (ويشمل ذلك مثلاً تعزيز قدرات المدرسين، وتقاسم البيانات، وإنشاء مختبرات في المدارس)، ووضع برامج تدريبية، والاستعانة بنظم لضبط النوعية؛

(ب) تقديم الدعم المالي؛

(ج) تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي والبحث على دراسة تغير المناخ بطريقة متعددة التخصصات، بما يشمل العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والتخصصات القائمة على الفنون، وبناء القدرات في مجال التحليل الجنساني؛

(د) إنشاء مؤسسات على غرار مركزٍ للتعليم من أجل التنمية المستدامة أو جهة وصل وطنية للتثقيف في مجال تغير المناخ، ووحدةٍ للاتصالات البيئية؛

(هـ) وضع أساليب لإنتاج المعلومات المناخية والوصول إليها ونشرها؛

(و) تعزيز مهارات ومعارف القوى العاملة من خلال التعليم والتدريب، وتوفير فرص للعاطلين عن العمل، وتعزيز الوظائف الخضراء؛

(ز) تعزيز الوعي بتغير المناخ في أوساط المجتمع والمواطنين وأصحاب القرار والموظفين المدنيين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والإعلام، بما في ذلك الوعي بالآثار والالتزامات والتكيف والتغيير السلوكي وحفظ الطاقة والطاقة المستدامة وأهمية الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا والمعارف القديمة ومعارف الشعوب الأصلية؛

(ح) وضع خطة استراتيجية و/أو استراتيجية قطاعية و/أو استراتيجية للاتصالات من أجل تعزيز الوعي و/أو مواءمة أنشطة التوعية العامة مع التوجهات السياساتية؛

(ط) تقييم حالة الوعي، وتقاسم المعلومات، والتعليم، وإجراء استقصاءات بهدف تعزيز الوعي؛

(ي) إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الكنائس والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والجهات القطاعية المعنية، في جهود التوعية.

سين- المعلومات والتواصل، بما يشمل إنشاء قواعد البيانات

٦١- بينت الأطراف مختلف الشبكات التي تشارك فيها من أجل بناء القدرات، التي تشمل شبكات دولية من قبيل شبكة التكيف في آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة لوكالات المناخ الأيبيرية - الأمريكية، ومنتدى التواصل لأكاديمية الاستدامة بسنغافورة. وذكرت الأطراف كذلك شبكات وطنية توفر بناء القدرات وتنشر المعلومات المناخية وتعزز الخبرة الأكاديمية و/أو التقنية (مثل الشبكة المعنية بتغير المناخ في تايلند؛ ونظام التحليل والبحث والتدريب بشأن التغيرات العالمية، في جنوب شرق آسيا؛ ومبادرة المناخ والتنمية في أفريقيا).

عين- معلومات إضافية

١- مصادر الدعم المتلقى

٦٢- حدّدت الأطراف كذلك، في سياق وصف جهود واحتياجات بناء القدرات، مصادر الدعم الذي تتلقاه. وورد الدعم بالخصوص من الجهات التالية:

(أ) الأطراف، ومن بينها الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان؛

(ب) المؤسسات المتعددة الأطراف والهيئات و/أو المنظمات الدولية، مثل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وائتلاف بلدان الغابات المطيرة، وفريق الخبراء الاستشاري، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، والمبادرة العالمية لمراقبة الغابات،

وبرنامج الدعم العالمي لإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدّثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية المناخ، وهيئة المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والبنك الدولي؛

(ج) كيانات أخرى مثل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، ومدرسة فرانكفورت للإدارة، ومؤسسة هاينريش بول، والشراكة العالمية لاستراتيجيات التنمية الخفيضة الانبعاث، وشراكة المساهمات المحددة وطنياً، ومعهد ستوكهولم للبيئة، وبرنامج توسيع نطاق الطاقة المتجددة في البلدان المنخفضة الدخل، ومعهد الموارد العالمية، والصندوق العالمي للطبيعة.

٢- المجالات ذات الأولوية في بناء القدرات

٦٣- حددت البلدان في أغلب الأحيان جهودها أو احتياجاتها في مجال بناء القدرات من منظور قطاعي. ويبين الرسم الوارد أدناه القطاعات الرئيسية التي حددتها الأطراف فيما يتعلق بجهود واحتياجات بناء القدرات.

القطاعات الرئيسية لبناء القدرات التي حددتها الأطراف

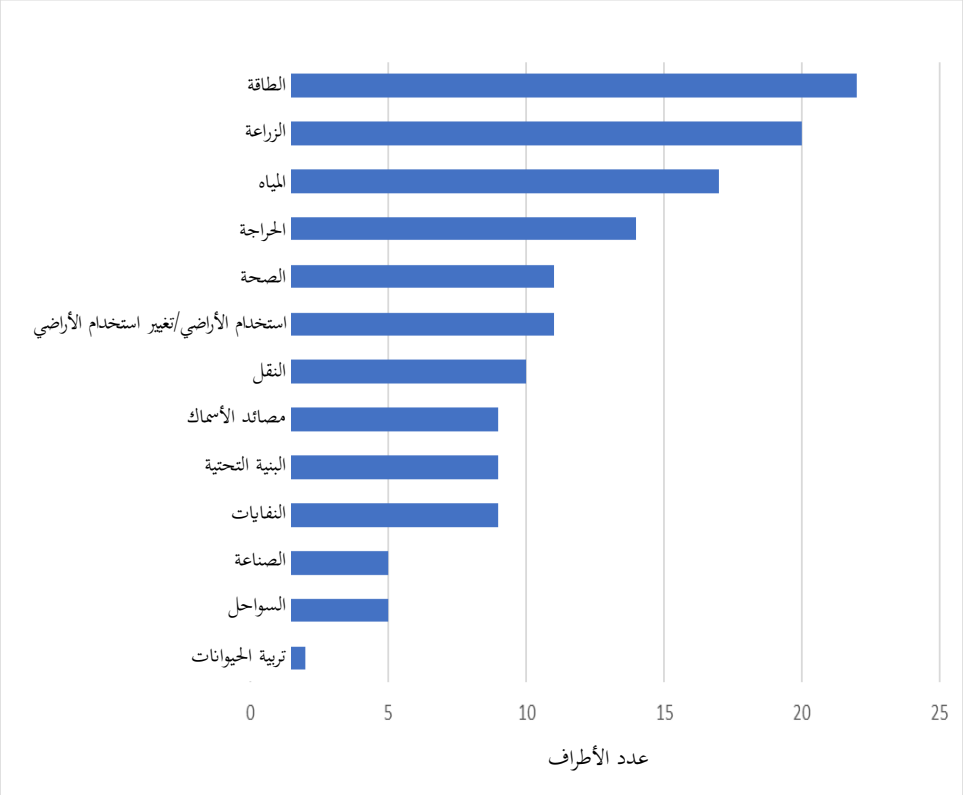

رابعاً- المجالات الناشئة أو الجديدة المتصلة ببناء القدرات والثغرات والاحتياجات المرتبطة بها، التي أشارت إليها البلدان النامية الأطراف

٦٤- يتضمن هذا الفصل معلومات عن مجالات بناء القدرات المذكورة في التقارير التي يبدو أنها مجالات ناشئة أو جديدة. ورغم ارتباط هذه المجالات بالمواضيع الرئيسية التي يتناولها إطار بناء القدرات، فهي غير مدرجة في قائمة الاحتياجات والمجالات الخمسة عشر ذات الأولوية. وقد أدت الطبيعة المتغيرة لعلوم المناخ وسياساته إلى ظهور احتياجات جديدة. وسبق أن حُدّدت بعض هذه المجالات، لا سيما في الورقة التقنية التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الاستعراض الشامل الثالث لتنفيذ إطار بناء القدرات[٩] وفي تقرير عام ٢٠١٨[١٠]؛ وشملت المجالات المحددة سابقاً إعمال القياس والإبلاغ والتحقق في رصد إجراءات التخفيف، والمبادرة المعززة، والاستعداد لمتطلبات التمويل ولفرص الوصول إليه، وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، والمساهمات المحددة وطنياً، والشفافية.

ألف- اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً

٦٥- بيّنت الأطراف في تقاريرها دور بناء القدرات في سياق اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً. وشددت بعض الوفود على ما يكتسيه بناء القدرات من أهمية رئيسية في تنفيذ اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً ووضع استراتيجيات إنمائية خفيضة الانبعاثات من غازات الدفيئة على المدى الطويل بموجب الفقرة ١٩ من المادة ٤ من اتفاق باريس.

٦٦- وفيما يتعلق بالخطوات المتخذة، أبرزت الأطراف خارطةَ طريق لبناء قدرات التنسيق المؤسسي اللازمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، والجهودَ التي تبذلها المؤسسات لبناء القدرات اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس، والخطوات المتخذةَ بغرض تقديم طلب للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية لمشروع يرمي إلى تعزيز القدرة على متابعة المساهمات المحددة وطنياً من حيث البيانات، والإبلاغ، وتوفير المعلومات، واتساق تقدير انبعاثات غازات الدفيئة، والرصد والتقييم، ومقاييس ومؤشرات التكيف.

٦٧- وأبرزت الأطراف أيضاً الأنشطة التعاونية الإقليمية المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً، ومن بينها مشاريع لبناء قدرات التنفيذ، وحلقات عمل متعلقة بالشفافية في إطار اتفاق باريس، وأنشطة تعاون لإتاحة التوجيه والتدريب.

٦٨- وأشارت بعض الأطراف إلى أن بإمكانها تعزيز أهدافها المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة في إطار مساهماتها المحددة وطنياً إذا ما أتيحت لها مساعدة دولية مناسبة في مجال بناء القدرات. وشملت الاحتياجات الأخرى زيادة القدرة على إعداد المساهمات المحددة وطنياً وسيناريوهات التخفيف، وتنسيق التصميم التقني وأولويات السياسات، وتطوير قدرات الوزارات وتحقيق التكامل فيما بينها بغرض إعداد مساهمات محددة وطنياً على نحو منهجي، وإنشاء نظم لمتابعة المساهمات المحددة وطنياً، والحصول على الموافقة السياسية. ووجه بعض الأطراف الانتباه إلى التزامات بناء القدرات المدرجة في مساهماتها المحددة وطنياً، والجهود الرامية إلى تقييم متطلبات القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، والسبل التي ساعد بها إعداد المساهمات المحددة وطنياً في زيادة القدرة على تحليل إجراءات التخفيف.

(٩) FCCC/TP/2016/1.

(١٠) FCCC/SBI/2018/5.

باء- الروابط مع التنمية المستدامة/خطط التنمية الوطنية

٦٩- أبرزت الأطراف الروابط بين بناء القدرات وجهود التنمية. فعلى سبيل المثال، وُصفت القدرة على بذل الجهود في مجال المناخ بأنها حيوية للخطط والرؤى الإنمائية ولأهداف التنمية المستدامة وللحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، اعتُبرت الاستثمارات في التنمية أساسية لبناء القدرات المتصلة بالمناخ. وبينت الأطراف كيف أدمجت بناء القدرات في جهود التنمية المستدامة، وكيف أسهم تعزيز القدرات المؤسسية في جني فوائد التنمية المستدامة، وكيف عزّز تنفيذ الخطط الإنمائية القدرات المؤسسية في مجال الجرد والتخفيف والتكيف والإبلاغ. وتهدف بعض البلدان إلى بناء القدرات عن طريق تنفيذ حلول لتغير المناخ تحقق فوائد من منظور التنمية المستدامة.

جيم- إشراك أصحاب المصلحة

٧٠- بينت الأطراف دور مجموعات أصحاب في بناء القدرات. وأبرز بعض الأطراف أهمية تقديم خدمات في مجال بناء القدرات إلى أصحاب المصلحة (مثل المجتمعات المحلية/المؤسسات دون الوطنية، والشعوب الأصلية، والشباب، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص) لإتاحة المشاركة المجدية في الجهود المبذولة في مجال المناخ.

٧١- وبيّن العديد من الأطراف التدابير المتخذة لبناء قدرات الجهات الفاعلة دون الوطنية، مثل البلديات، والحكومات الإقليمية/المحلية والمنظمات المجتمعية، ويشمل ذلك مثلاً المجالات القطاعية والبحوث وفهم الآثار، ودمج التكيف في التنمية. وشملت هذه التدابير إنشاء مؤسسات لبناء القدرات، ووضع مبادئ توجيهية، وتقديم التدريب، وإشراك الرابطات الحكومية المحلية وجماعات المجتمع المحلي، ودعم المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية، وتقييم التكنولوجيا المحلية وجوانب الضعف على الصعيد المحلي، وبرامج للتكيف تحت إشراف البلديات، ومشاريع مدعومة دولياً. ويمكن لبناء قدرات المجتمعات المحلية أن يمنع النزاعات الناجمة عن تدابير التكيف.

٧٢- وأبرزت الأطراف أهمية المناطق الحضرية والحاجة إلى بناء القدرات اللازمة لجعل المدن مستدامة. وشملت الإجراءات المتخذة تنظيم دورات دراسية بشأن الإدارة الحضرية وإدارة نوعية الهواء والمياه، فضلاً عن تنفيذ مشاريع لبناء قدرات التنمية الخفيضة الكربون في المدن الرائدة.

٧٣- وأبرزت الأطراف كذلك أهمية القطاع الخاص في مجال تطوير القدرات، وحدّدت جهوداً تتيح بناء القدرات من خلال مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تقوم على التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات، وإدماج القطاع الخاص في خطط التكيف الوطنية وتعزيز دوره في السياسات الحرجية.

٧٤- وبينت الأطراف كيف أشركت أصحاب مصلحة آخرين، بوسائل منها إتاحة التدريب للمنظمات غير الحكومية، وإتاحة التدريب للشباب فيما يتصل بالمشاريع الخضراء، وبناء القدرات في مجال حركية العمل، وتدريب الجماعات العاملة في مجال التعدين على حماية حقوقها البيئية.

دال- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي والثلاثي

٧٥- بينت الأطراف ما اضطلعت به من أنشطة تعاون فيما بينها. وأبرزت بلدان نامية أطراف إسهاماتها في التعاون بين بلدان الجنوب، وحددت مشاريع بناء القدرات التي تضطلع بها مع أطراف أخرى (مثل بناء القدرة على إدارة المخاطر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحسين القدرة على القياس والإبلاغ والتحقق من خلال تحالف المحيط الهادئ، ومجموعةٍ من الإجراءات المتعلقة بالمناخ أطلقتها سنغافورة). وسلط العديد من الأطراف الضوء على ما نُظِّم من حلقات عمل وبرامج إقليمية وأنشطة تعاون مع بلدان متقدمة أطراف. وشملت هياكل التعاون الإقليمي الأخرى المنطوية على عناصر لبناء القدرات، مشروع كليماساوث، وبرنامج يوروكلايما، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والبرنامج الاستراتيجي الإقليمي للقدرة على التحمل في منطقة الكاريبي، والنظام الشبكي لإدارة المخاطر والتكيف في منطقة الكاريبي، ومشروع لتسريع إقامة مجتمع خفيض الكربون وقادر على التحمل في منطقة جنوب شرق آسيا، وشبكة مراقبة السّلمونيلات التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ومبادرة التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا.

هاء- القياس والإبلاغ والتحقق

٧٦- أبرزت الأطراف الجهود الرامية إلى تحسين قدرات القياس والإبلاغ والتحقق، بوسائل منها إنشاء نظام متكامل للقياس والإبلاغ والتحقق يكفل رصد انبعاثات غازات الدفيئة وعمل المؤسسات.

٧٧- ومن أجل تحسين القياس والإبلاغ والتحقق في مجال التخفيف، أبرزت الأطراف ضرورة وضع نظم متكاملة للقياس والإبلاغ والتحقق لرصد القطاعات ونظم الطاقة المحلية والمنشآت. ولوضع نظم من هذا القبيل، أكدت الأطراف الحاجة إلى ما يلي:

(أ) ترتيبات مؤسسية وقانونية وسياساتية؛

(ب) موارد مخصصة للتنفيذ، بما يشمل المساعدة التقنية والمالية؛

(ج) معلومات وخبرات وطنية ودولية؛

(د) قدرات تقنية، بما فيها القدرة على تتبع الجهود المبذولة، وتحديد كمية خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتحديد أولويات الأنشطة، وتقدير الموارد المطلوبة، واستخدام المؤشرات؛

(هـ) خبرة في مجال آلية التنمية النظيفة، وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، والمساهمات المحددة وطنياً.

٧٨- وأشار أحد الأطراف إلى ما أُحرز من تقدم صوب نظام متكامل للقياس والإبلاغ والتحقق يستعان به في رصد الدعم الوارد. ووجهت أطراف أخرى الانتباه إلى الاحتياجات في مجال بناء القدرات، مثل الافتقار إلى الرقابة لضمان الرصد والمساءلة.

٧٩- وأعربت بعض الأطراف عن رغبتها في تلقي الدعم من مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية ومن مرفق البيئة العالمية.

واو- المبادرة المعززة

٨٠- أدرجت عدة أطراف ضمن أولوياتها مسألة بناء القدرات من أجل المبادرة المعززة. وبينت الأطراف الجهود المبذولة لبناء هذه القدرات، من خلال خطوات شملت مثلاً إعداد مستويات مرجعية للغابات، والإبلاغ عن المبادرة المعززة في سياق التقارير المحدثة لفترة السنتين، وإنشاء نظام لإصدار الشهادات الحرجية، وبرنامج للمبادرة المعززة.

٨١- واعتبرت الأطراف أن نظام القياس والإبلاغ والتحقق حاجةٌ مركزية. وأبرزت كيف عززت القدرات ذات الصلة من خلال برنامجٍ متعلق بالمبادرة المعززة، وبرنامجٍ تأهب لرصد الغابات، ومشاريع رامية إلى تحسين نظم الرصد والجرد، ومشروعٍ في إطار التعاون الإنمائي للجنوب الأفريقي من أجل وضع نظام قياس وإبلاغ وتحقق في المنطقة يكون موحداً وممتثلاً لإرشادات هيئة المناخ.

٨٢- وبناء القدرات لازم على وجه التحديد لتعزيز المؤسسات، ورصد الغابات، وجرد كربون الغابات، واستخدام الصور الساتلية، ولأغراض عمليات الجرد المتعلقة باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة.

٨٣- وأشارت أطراف إلى تلقي دعمٍ لبناء القدرات بشأن المبادرة المعززة على وجه التحديد، وذلك من ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج بناء القدرات في مجال خفض الانبعاثات.

زاي- الوصول إلى التمويل وتوافره

٨٤- بيّنت الأطراف جهودها واحتياجاتها المتعلقة ببناء القدرات اللازمة للوصول إلى التمويل. واعتبرت أن شحّ التمويل يشكّل قيداً يعيق الجهود في مجال المناخ. وفيما يخص التقدم المحرز، أبرزت الأطراف ما تلقته من دعم وبنته من قدراتٍ للوصول إلى التمويل، وهو ما تسنى لها على سبيل المثال من خلال برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية التابع للصندوق الأخضر للمناخ. وأبرزت الأطراف أيضاً أن الوصول إلى التمويل يُعيقه ضعف القدرة على إعداد مقترحات المشاريع، والاضطرابات السياسية، ونقص المؤسسات، وضعف مستوى الاستعداد المالي (مثل ضعف القدرة على تقييمِ التمويل المتعلق بالمناخ، وإدارةِ التمويل الدولي، وحشد الاستثمارات).

خامساً- دعم بناء القدرات المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى من أجل سد الثغرات والاحتياجات المحددة ضمن نطاق إطار بناء القدرات

٨٥- واصلت الأطراف الاعتراف بأهمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات. ويشار إلى أن معلومات الدعم المقدم في مجال بناء القدرات الواردة في هذه الوثيقة قليلة لأن تقرير عام ٢٠١٨[(١١)] تناول غالبية تقارير فترة السنتين المتعلقة بجولة الإبلاغ. ومن ثم، ينبغي اعتبار هذا الفرع مكملاً لتقرير عام ٢٠١٨، وهو ما يعني أنه لا يعكس بذاته حالة الدعم المقدم لبناء القدرات كما لا ينطوي على اتجاه تنازلي في الدعم المقدم لبناء القدرات.

(١١) FCCC/SBI/2018/5.

٨٦- ورغم هذه القيود، يتضمن الجدول أدناه موجزاً لمشاريع بناء القدرات التي دعمتها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والأطراف الأخرى في جولة الإبلاغ هذه. واستمدت المعلومات من الجدول ٩ من تقارير فترة السنتين للبلدان. ويبين الجدول أدناه أيضاً الدعم في مجال بناء القدرات المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية وغير الملزمة بتقديم الدعم في مجال بناء القدرات، التي أبلغت مع ذلك عن تقديم هذا الدعم.

٨٧- وعلى وجه الخصوص، لا تمثّل المشاريع الواردة في الجدول كل ما قدّمته الأطراف المدرجة في القائمة من دعم في مجال بناء القدرات. فقد أوردت موناكو، على سبيل المثال، أنها توجه جزءاً من مساعدتها الإنمائية الرسمية من خلال قنوات متعددة الأطراف تتسق مع أولوياتها الدولية، بما يشمل دعم بناء القدرات. وفي حين أن أيرلندا حددت مشاريع حديثة تبرز دعماً لبناء القدرات، فقد أبرزت أن معظم برامج الدعم الخاصة بها في الخارج تدار في إطار المعونة الأيرلندية وتشمل شكلاً من أشكال بناء القدرات. وفيما يتعلق بالإبلاغ، ركّزت أيرلندا على مشاريع بناء القدرات المؤسسية وتدريب الأفراد والمجموعات على الانخراط في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ.

٨٨- ورغم الاستناد إلى عينة محدودة من تقارير فترة السنتين، تعرض المشاريع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المستهدفة والأهداف والبلدان الشريكة. فمثلاً، شمل الدعم الذي قدمته أيرلندا في مجال بناء القدرات مشروعاً لتدريب مزارعي الكاكاو في جمهورية تنزانيا المتحدة على تحقيق استدامة الإنتاج والوصول إلى الأسواق، ومشروعاً في أوغندا لتطوير قدرة المجتمع المدني والحكومات المحلية على تتبع تمويل إجراءات التكيف واستخدامها، ومشروعاً في فييت نام لتدريب ٢٠٠ طالب في ١٠ جامعات من أجل بناء قدرات جيل جديد من المتخصصين في التنمية المستدامة. وبينت موناكو دعمَها لتونس من أجل تعزيز قدرتها على الترويج لآلية التنمية النظيفة في مجال الطاقة والصناعة، وتقديمَها الدعم - عن طريق مِنح المساعدة الإنمائية الرسمية - إلى معهد الفرنكوفونية من أجل التنمية المستدامة بهدف تمويل حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات.

٨٩- وفي حين لم يُصنف أيٌّ من المشاريع المدرجة في الجدول ضمن فئة تدعم في المقام الأول نقل التكنولوجيا، ذكرت أيرلندا خمسة مشاريع تشتمل على شق متعلق ببناء القدرات في هذا الصدد. وشملت هذه المشاريع مشروعاً في ملاوي لبناء قدرة السلطات والمجتمعات المحلية على الحد من مخاطر الكوارث، ومشروعاً في إثيوبيا مع المؤسسات الحكومية والمزارعين لبناء القدرات في مجال الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، ومشروعاً في فييت نام لتحسين قدرة الفقراء ومجتمعات الأقليات الإثنية على تحديد احتياجات التكيف المحلية.

٩٠- واختارت بعض الأطراف عدم إدراج معلومات مفصلة عن الدعم المقدم لبناء القدرات في تقاريرها لفترة السنتين، وأشارت بدلاً من ذلك إلى الجزء ذي الصلة من بلاغها الوطني الأخير. وأوضح أحد الأطراف الاتجاهات العامة لما قدمه من تمويل متعلق بالمناخ، لأغراض من بينها تعزيز القدرة الإدارية للبلدان النامية، واختار تحديد إجمالي ما قدمه من تمويل سنوي متعلق بالمناخ في السنوات الأخيرة والآليات العامة التي يوجه من خلالها هذا التمويل.

لمحة عامة عن الدعم المقدم في مجال بناء القدرات من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى

البلد	*طرف مدرج في المرفق الثاني؟*	*عدد مشاريع بناء القدرات التي تدعم التخفيف*	*عدد مشاريع بناء القدرات التي تدعم التكيف*	*عدد مشاريع بناء القدرات التي تدعم مجالات متعددة*	*عدد مشاريع بناء القدرات التي تدعم نقل التكنولوجيا*	*العدد الإجمالي لمشاريع بناء القدرات*
قبرص	لا	–	–	–	–	صفر
أيرلندا	نعم	صفر	٥	٧	صفر	١٢
لكسمبرغ	نعم	–	–	–	–	صفر
موناكو	لا	١	–	١	–	٢
سلوفينيا	لا	–	–	–	–	صفر
المجموع		**١**	**٥**	**٨**	**صفر**	**١٤**

سادساً- أنشطة بناء القدرات المضطلع بها بموجب بروتوكول كيوتو

٩١- يبيّن التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة جهود مراكز التعاون الإقليمي التي تدعم الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ من خلال بناء القدرات، والمساعدة التقنية، وإقامة شبكات للتواصل الاستراتيجي، وهي الآن تعمل في لومي (توغو)؛ وكمبالا (أوغندا)؛ وبوغوتا (كولومبيا)؛ وسانت جورج (غرينادا)؛ وبانكوك (تايلند). وتولي مراكز التعاون الإقليمي الأولوية للعمل في أقل البلدان نمواً والبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً في آلية التنمية النظيفة. ودعمت مراكز التعاون الإقليمي بناء القدرات في الفترة المشمولة بالتقرير من خلال أعمال إقليمية ودون إقليمية في أبيدجان (كوت ديفوار)؛ وبانكوك؛ وهراري (زمبابوي)؛ ولومي؛ ومكسيكو (المكسيك)؛ ونيروبي (كينيا)؛ وبنما سيتي (بنما)؛ وريو دي جانيرو (البرازيل)؛ وفي سان خوسيه دي ديفيد (بنما)؛ وسنغافورة. وعلاوة على ذلك، أتاحت مراكز التعاون الإقليمي بناء القدرات والتدريب من خلال الدعم التقني المباشر إلى تشاد وجيبوتي وبنما والفلبين وسانت لوسيا.

٩٢- وزيادة على ذلك، عُقدت حلقة عمل لتعزيز قدرات الكيانات التشغيلية المعيّنة. وأتاحت حلقة العمل هذه تقاسم تجارب التثبت والتحقق فيما بين الكيانات التشغيلية المعيّنة والأمانة العامة في ضوء القواعد التنظيمية الجديدة لآلية التنمية النظيفة. وحضرها ١٧ مشاركاً يمثلون ١٠ كيانات من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.